

فأجرها وإن كانه أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة **لا يقبل**
اقرار صبي ولا مجنون لعدم صحة عبادتها في مثل ذلك **ولا**
اقرار مغلس بدني في حق غيره ما به ان اسند وجوبه لما بعد
 الحجر بمعاملة او مطلقا بان لم يقيد بمعاملة ولا غيرهما فلا
 يترجم المقر له لتفسيره في الأولي بمعاملة له واما في الثانية
 فلان الأصل في الأحاديث تقديرة باقرب من لأنه تحقق
 وظاهران محله فيها إذا تعذر مراجعة المقر أخذها بما ياتي
 عن الروضة **والإيمان** اسند وجوبه لما قبل الحجر ولو بمعاملة
 او قال عن جنابة **قبل** في حقهم وحقه بعد التهمة وان اطلق
 وجوبه قال الزا في قياس المذهب التزويل على الأقل
 وجعله كالواحدة التي ما بعد الحجر اذ في الروضة هذا
 ظاهران تعذر مراجعة المقر فان امكنت فينبغي ان
 يرجع لأنه يقبل اقراره **ولا اقرار مجنون** عليه **سبعة**
 لان تصحيحة يودي الى ابطال معنى الحجر **والنذر قرية**
وتذير ووصية يقبل اقراره بها صحة عبادته واحتياجه
 للشواب والقييد بالقرية البدنية هو ذر التدبير من
 زيادتي وخرج بالبدنية المالية فلا يصح اقراره بنذره لها
 اذا كانت في الذمة **والا في حد وفود وطلاق وخلق** ولو
 بدون مهر **مثل وظاهر** وان لا يرجع **ونفي بسبب** بلغا

ويقبل

وعليه اقتصر الأصل او يخلق **واستلحاق له** لعدم تعلفها
 بماله وبعد التهمة في الأولي فيقطع في السرقة ولا يثبت المال
 وينفق على ولادة المستلحق من بيت المال واما جار طبعه
 بدون مهر **مثل** لان له الطلاق محانا فبعوض اولي وقوي
 واستلحاق له من زيادتي **والا اقرار رقيق على سيده إلا**
في معاملة اذن له فيها فيصح اقراره عليه تقدرته على استئثارها
 بخلاف اقراره في معاملة لم ياذن له فيها سيده فلا يقبل على
 سيده بل تتعلق بزمته يتبع به اذا عتق صدقة السيد ام لا
 لتفسير معاملة فلوا اقر بعد حجر السيد عليه بدني معاملة
 اضافة الى محاله الا ان لم يقبل اضافة اما اقراره على نفسه
 فصحيح كاقراره بحد وطلاق وخلق في سرقة بعدة
 عن التهمة فيها ويعني مال السرقة في ذمته اذ لم يصدق له
 السيد فيها **ويودي** ما اقره في معاملة اذن له فيها سيد
من كسبه وما في يده من مال المعاملة **والا اقرار الصحيح**
لا يقبل الرجوع عنه اذ يجوز الغا كلام الملق بل مقتضى
الا في ردة وزنا وشرب خمر فيقبل رجوعه عن اقراره بها
 لخبر ادم والحدود بالسبها من رواة الترمذي والحاكم
 وصح اسناده **والا في سرقة وقطع طريق** فيقبل رجوعه
 عن اقراره بهما **في سقوط القطع** لا سقوط المال لما سراً

Copyrighted material